الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

كلمة

السيدة وزير مفوض/ إيناس الفرجاني

مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة

في

الاجتماع العاشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

الأمانة العامة، 27-2024/5/28

السيـدات والسـادة أعضاء عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء،
السيدة/ أسمرة أشقر – نائب مدير المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
الحضور الكريم،،

يسعدني أن أرحب بكم في مستهل الاجتماع العاشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، والذي يناقش على جدول أعماله اليوم المستجدات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ويهدف إلى تحضير الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية المزمع عقده في يوليو/ تموز القادم. وأرحب بالمنظمة الدولية للهجرة المشاركة معنا اليوم والتي ستقوم بتقديم عرض في جلسة العمل الأولى، وكلنا ثقة في أن هذا العرض سيعطي لحضراتكم معلومات وافية ومحدثة عن الموضوع وعن دور شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة، كما يمثل اجتماعنا هذا فرصة كبيرة للنقاش وتوضيح جميع النقاط المتعلقة باستعراض الاتفاق العالمي قبل عقد المؤتمر الإقليمي المشار إليه.

والشراكة بين الأمانة العامة والمنظمة الدولية للهجرة مستمرة منذ توقيع مذكرة التفاهم بينهما عام 2000، والتي تم تحديثها عام 2020، وذلك التزاماً بتقوية وتعزيز التعاون المشترك في تناول قضايا الهجرة، وحرصاً على توحيد العمل ومنع ازدواجية الجهود في مجال الهجرة في المنطقة العربية. وفي هذا الإطار، تترأس الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة إلى جانب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ومنظمة العمل الدولية " ***الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية*** " الذي يضم في عضويته 17 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة؛ منها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، ويسعدنا أن تشارك معنا في الجلسة الثالثة من هذا الاجتماع السيدة/ سلمى طارق – مسؤول التواصل والمناصرة، مكتب ممثل الأونروا في القاهرة.

وتأتي متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للهجرة في مقدمة الأنشطة المشتركة التي تقوم الأمانة العامة والمنظمة الدولية للهجرة بتنفيذها في المنطقة العربية. ففي المرحلة التي سبقت ميلاد الاتفاقين العالميين

للهجرة واللاجئين، تَعَاوَن الجانبان – بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – للتحضير لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقد عام 2016، حيث تم تنظيم اجتماعاً استثنائياً لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في أغسطس/ آب 2016 صدر عنه بياناً ختامياً يتضمن الموقف العربي إزاء محاور الاجتماع رفيع المستوى. وفي مرحلة المشاورات التي جرت عامي 2017 و2018 لوضع الاتفاقين العالميين، نظَّم الشركاء الثلاثة الاجتماع الاستثنائي الثاني لعملية التشاور العربية في يوليو/ تموز 2017. وقد خرج الاجتماع بوثيقتين منفصلتين أحدهما بشأن الاتفاق العالمي للهجرة والأخرى بشأن الاتفاق العالمي للاجئين.

واستمرت بعد ذلك جهود الأمانة العامة الرامية لمتابعة تنفيذ الاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين بعد اعتمادهما في عام 2018، وأركز هنا على الجهود الخاصة بمتابعة الاتفاق العالمي للهجرة التي تمت كلها بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا. ففي عام 2019، تم تنظيم المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: تحت عنوان "تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية"، أعقبه تنظيم ورشة عمل لبناء القدرات حول حوكمة الهجرة في المنطقة العربية.

كما تم تنظيم ***عملية الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة*** وهي العملية التي استمرت على مدار عامي 2020–2021 والتي تُوجت بتنظيم المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في المنطقة العربية الذي عقد في فبراير/ شباط 2021.

هذا إلى جانب قيام الأمانة العامة – بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية – بإعداد "بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية"، والذي تم عرضه في مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين وتضمينه ضمن الوثائق الخاصة بها ثم عرضه في المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية الذي عقد في عام 2022.

كما تقوم عملية التشاور العربية بمناقشة المستجدات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة خلال اجتماعاتها العادية التي تعقد في الأعوام التي تشهد استعراض الاتفاق على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك بهدف تحضير الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في عملية المتابعة والاستعراض. ولا تقتصر جهودنا على ما تم ذكره، ولكنني قمت فقط بتسليط الضوء على أهم المحطات في هذه المسيرة منذ اعتماد الاتفاق. ويمكن

التعرف على الجهود الكاملة والمفصلة من خلال الاطلاع على أوراق المعلومات التي تقوم الأمانة العامة بإعدادها في هذا الشأن.

واستناداً إلى دعوة الاتفاق العالمي للهجرة "العمليات التشاورية الإقليمية" إلى استعراض حالة تنفيذ الاتفاق داخل كل منطقة من المناطق الإقليمية، فإننا نهدف من خلال اجتماعنا هذا إلى التحضير الجيد للمشاركة الفعالة في مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة في المنطقة العربية الذي تعتزم الأمانة العامة تنظيمه بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وبالشراكة مع شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، وذلك بمقرها بالقاهرة يومي 3 و4 يوليو/ تموز 2024.

السيدات والسادة،،

يعقد اجتماعنا هذا في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ ثمانية أشهر. ولجامعة الدول العربية موقف واضح رافض لكل الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين داخل أرضهم أو إلى خارجها، وفرض الحصار عليهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، واستهداف المباني التابعة لوكالة الأونروا، كما يؤكد الموقف العربي على ضرورة استعادة كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصةً حقه في العودة وتقرير المصير وتمكينه ودعمه. وقد أكد معالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط على هذا الموقف في مناسبات عدة وفي محافل مختلفة، حيث حمَّل المجتمع الدولي المسئولية تجاه ما يحدث في قطاع غزة وأكد على ضرورة قيامه باتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة لحماية الشعب الفلسطيني وذلك بإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالوقف الفوري لعدوانها ضد المدنيين ووقف سياسة التهجير القسري والتطهير العرقي والتدمير المنهجي لحياة الشعب الفلسطيني. وفي قمة البحرين التي عقدت في السادس عشر من الشهر الجاري، طالب القادة العرب في بيانهم حول العدوان على قطاع غزة بوقف كافة محاولات التهجير القسري وإنهاء كافة صور الحصار والسماح بالنفاذ الكامل والمستدام للمساعدات الإنسانية للقطاع.

وتأكيداً على أهمية دور وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، تم تخصيص جلسة العمل الثالثة في اجتماعنا هذا لعرض الأوضاع الحالية على الأرض في قطاع غزة والاحتياجات والدعم اللازم في ظل هذه الظروف، والسيناريوهات المستقبلية. وأؤكد هنا مجدداً على رفضنا لتصفية وكالة الأونروا أو إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني ووضعه

القانوني، وعلى أهمية مواصلة تقديم الدعم اللازم والمستدام للأونروا بما يمكنها من مواصلة القيام بولاياتها وتحمل مسؤولياتها الكاملة تجاههم وتفادي انهيار خدماتها.

وختاماً، أتمنى أن يحقق هذا الاجتماع الأهداف المرجوة منه، وأن نصل إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي المزمع عقده في يوليو/ تموز القادم بموقف موحد يعكس وجهة نظر الدول الأعضاء التي تتم عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للهجرة تحت قيادتها. كما أتمنى أن يمثل المؤتمر فرصة لتبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المتعددين، مما يسهم في تحسين حوكمة الهجرة ورسم سياسات تأخذ في اعتبارها مصالح المهاجرين ودول المنشأ والمقصد والعبور، وتغطي مختلف الزوايا المتعلقة بالهجرة.

شكراً لكم،،

L.azzam